

الوجيز في  
افصائيات  
الحكاية والوقف

الأستاذ الدكتور  
عبد الحبيب السيخاني

جميع الحقوق محفوظة



لا يجوز نشر هذا الكتاب أو نسخه أو ترجمته  
أو اختزان مادته أو نقلها كلياً أو جزئياً إلا  
بموافقة خطية مسبقة .

إربد / الأردن

٢٠١٦/١٤٣٧ م

U. B. F.

University Book Facilitator

Ubf2012@gmail.com

Al-Sabhany.com

الوجيز في  
افتيات  
الحكاية والوقت

المستوفى الدكتور  
عبد الجبار السهماني

## كشف المحتويات

٤	الإهداء.....
٥	كشف المحتويات.....
٨	كشف الأشكال البيانية.....
٩	المقدمة.....
١٢	الفصل الأول.....
	الزكاة: ماهيتها وحكمها، نعت الزكاة ومكائنها، حكم الزكاة بالنسبة للفني المُكَلَّف بدفعها، حكم الزكاة بالنسبة للسلطة التنفيذية (الحكومة)، حروب الردة وأسبابها: قُشُوْ دَعَوَاتِ الْمُتَنَبِّئِينَ الدَّجَالَةِ، العصبية القبلية والتأولُ الفاسد، العامل الخارجي، إدارة الصديق رضي الله عنه للمواجهة، حكم الزكاة بالنسبة للفقير.
٢٢	الفصل الثاني.....
	شروط الزكاة في المُكَلَّف: الإسلام، مسألة، الزكاة وضريبة التكافل على غير المسلمين، العقل والبلوغ، الزكاة في مال الصبي والمجنون، الحرية، شروط الزكاة في المال: تمام الملك وتعيينه، بلوغ النصاب، حولان الحول، ملاحظة حول تعديل الحول، ملاحظة حول تعجيل الزكاة، النماء، الفضل عن الحاجة، السلامة من الدين.
٣٢	الفصل الثالث.....
	وعاء الزكاة، الذهب والفضة، ضم الذهب إلى الفضة، الاعتبار للخالص، أنية الذهب والفضة، حلي الرجال من الذهب والفضة، حلي النساء المعتادة وغير المعتادة من الذهب والفضة، زكاة النقود الورقية، زكاة الإبل: ملاحظة حول قيمة أسنان الإبل، ملاحظة حول قيمة جنس الواجب (الأنثة)، ملاحظة حول تنقيد الزكاة، ملاحظة حول تقنين الزكاة، زكاة الغنم، زكاة البقر، زكاة الخيل، أحكام الخلعة.
٤٦	الفصل الرابع.....
	زكاة الزروع والثمار، نصابها ومقدار الواجب، زكاة العسل: نصابها ومقدار الواجب فيه، زكاة عروض التجارة: مسألة التاجر المحتكر والتاجر المدير، مسألة خضوع المال للزكاة بوصفين، زكاة الديون: الحسابات الجارية والتهرب من الزكاة، زكاة المال المستفاد، زكاة الركاك والمعدن: ملاحظة حول مقدار الواجب، ملاحظة حول تمليك المعدن.

٥٦ ..... الفصل الخامس  
 زكاة المُسْتَفْتَات: ماهية المُسْتَفْتَات وطبيعتها، المعاصرون ووجوب الزكاة في المُسْتَفْتَات، كيفية زكاة المُسْتَفْتَات، مقدار الواجب فيها، السندات ماهيتها، أقوال العلماء في زكاة السندات، الأسهم ماهيتها، المعاصرون وزكاة الأسهم: كيفية الزكاة ومقدار الواجب بحسب طبيعة نشاط الشركة، بحسب نية المالك للأسهم.

٦٢ ..... الفصل السادس  
 مصارف الزكاة: آية المصارف ومذاهب المفسرين والفقهاء في فهمها، الفقراء: كم يعط الفقير؟ الكفاية وتأثيرها، المساكين، العاملون عليها: إدارة التحصيل، إدارة التوزيع، إدارة الحفظ والرعاية، إدارة الاستثمار والتنمية، كم يأخذ العاملون عليها؟ المؤلفة قلوبهم، الرقاب، الغارمون، في سبيل الله، ابن السبيل، نقل حصة الزكاة.

٧٥ ..... الفصل السابع  
 التمليك واستقرار الملك في آية المصارف كما رآها المفسرون والفقهاء، للزوخشري رأي فارق، لمن لا تُصرف الزكاة: النبي صلى الله عليه وسلم وآله، أصول المُكَلَّف وفروعه، زوجة المُكَلَّف، الأغنياء والأسوياء، الذميون، المحاربون المناولون، استقرار الملك والتصرف به مال الزكاة: استثمار أموال الزكاة من قبل أخذ الزكاة.

٧٩ ..... الفصل الثامن  
 استثمار أموال الزكاة: استثمارها من قبل المُكَلَّف، استثمار الزكاة ومبدأ الفورية، أدلة الفائلين بوجوب الفورية، القول بالتراخي وأدلتها، ما بعد استثمار أموال الزكاة من قبل المُكَلَّف حال الربح وحال الخسارة، تعلق الزكاة بالمال، تعلق الزكاة بالذمة، استثمارها من قبل بيت مال الزكاة: المانعون وأدلتهم، المجيزون وأدلتهم، المجيزون بضوابط.

٨٧ ..... الفصل التاسع  
 الزكاة في إطار نظام التوزيع، الآثار الاقتصادية للزكاة، آثارها في الطلب الاستهلاكي وفي الطلب الاستثماري، في الطلب الكلي والدخل التوازني، في الاستقرار السعري، في مستوى التوظيف ومعالجة البطالة، في تخصيص الموارد وضبط بنية الطلب، في التركيب الاجتماعي، في الوقاية من الصراع الطبقي، في المنفعة الكلية، في الاستثمار البشري، في الواقع السكاني والاجتماعي، في الضمان والتكافل الاجتماعي، في تصحيح مفهوم الملكية، في التحصن من دورات الأعمال.

## الفصل العاشر..... ١٠٣

الزكاة في إطار الفكر المالي: الأساس العقدي والأخلاقي والقانوني للزكاة في مقابل الضريبة، عناصر الزكاة، مالية الضريبة ومالية الزكاة، جبرية الضريبة، انتفاء العوض المشروط، استهداف النفع، القواعد الأساسية للزكاة في مقابل الضريبة، العدالة الزكوية، اليقين الضريبي واليقين الزكوي، التلازمة في الزكاة، الاقتصاد في الضريبة وفي الزكاة، مرونة الزكاة.

## الفصل الحادي عشر..... ١١٦

بيت المال العام وبيت مال الزكاة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، علاقة بيت مال الزكاة ببيت المال العام، التنظيم الفني للضريبة وللزكاة، الأزواج الضريبي والثني الزكوي، التهريب الضريبي والتهريب الزكوي، زكاة الفطر: حكمها وحكمتها، وقت وجوبها، شرط صدقة الفطر، قدرها، دفعها نقداً (إخراج القيمة)، ماذا الذي يتعين القيام به لتنفيذ الزكاة؟.

## الفصل الثاني عشر..... ١٣٥

الوقف: ماهيته ومشروعيته، أركان الوقف: الصيغة، الواقف، الموقوف، الموقوف عليه، ملكية مال الوقف، صور الأموال الموقوفة تقليدياً، الصور الحادثة للأموال الوقفية: وقف المنقول، وقف النقود، وقف الحسابات المصرفية، وقف الحقوق المعنوية، تأييد الوقف وتوقيته، أقسام الوقف، الوقف الخاص: الوقف الخيري، الوقف الذري، الوقف على النفس، الوقف المشترك.

## الفصل الثالث عشر..... ١٤٩

الوقف العام: وقف الشارع، صوره وأدلته ودلالته، وقف السياسة الشرعية، الإرساد، وقف السلطان ومذاهب الفقهاء في تكييفه، حوائط مخيريق، خير، الحمى، أراضي الفتوح، الوقف الخيري: المفردات والخدمات الوقفية، المساجد والمدارس، المشايخ، الربط والأوقاف الجهادية، أوقاف البنى الارتكازية، الأوقاف التمويلية، أوقاف الخدمة الاجتماعية، الأوقاف الترفيهية، أوقاف أخرى، الوقف مرصد لتشخيص القصور في العرض العام واستدراكه بوسائل وتمويل خاص.

## الفصل الرابع عشر..... ١٥٧

استثمار الوقف وإدارته: الإجارة التشغيلية، الإجارة بأجرتين، التحكير، المرصد، صيغ أخرى، استثمار ريع الوقف، استثمار مخصصات العمارة والأموال المدورة، ضوابط استثمار أموال الوقف، إبدال الوقف واستبداله، الولاية على الوقف، الشخصية المعنوية للوقف، إدارة الوقف:

ملاساتها ومقاصدها، إدارة الوقف وشروط الواقفين، أقسام شروط الواقفين، التعامل بالوقف، انتهاء الوقف، إدارة الوقف الجماعي.

١٧٣ ..... الفصل الخامس عشر.....  
الوقف ومعطيات الهندسية المالية، ماهية الأسهم، حكم وقف الأسهم، وقف الصكوك، ماهية الصكوك الإسلامية، التفريق بين الصكوك الإسلامية والسندات، التفريق بين الصكوك الإسلامية والأسهم، خصائص صكوك الاستثمار الإسلامية، تداول الصكوك، حكم وقف الصكوك، أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية.

١٨٨ ..... الفصل السادس عشر.....  
الوقف الخيري والفكر الاقتصادي المعاصر، الوقف الخيري والخصخصة، جدل الفكر الاقتصادي بصدد الكفاءة، إدارة الوقف العام وإشكالاتها، النسبية في تأشير العلاقة بين وقف السياسة الشرعية والوقف الخيري قبل بناء مؤسسات المجتمع والدولة وبعد اكتمال بنائها، إسهامات الوقف وسبل تفعيلها، آفاق المعالجة والتطوير، ما الذي يتعين القيام به لتفعيل الوقف.

١٩٨ ..... المصادر والمراجع.....

## ثَبَتَ الْأَشْكَالَ الْبَيَانِيَةَ

- ٣١ ..... (١) الزكاة والدخل ومشاركة الدخل، الثروة.
- ٨٩ ..... (٢) تأثير الزكاة في دالة الطلب الاستهلاكي.
- ٩٠ ..... (٣) منافسة الثروة عبر الزكاة.
- ٩٢ ..... (٤) تأكل الثروة العاطلة بتأثير الزكاة.
- ٩٣ ..... (٥) تأثير الزكاة في دالة الاستثمار.
- ٩٤ ..... (٦) تأثير الزكاة في دالة الطلب الكلي.
- ٩٥ ..... (٧) تأثير الزكاة في الاستقرار السعري.
- ٩٧ ..... (٨) تأثير الزكاة في توزيع الدخل والثروة.
- ١٠٢ ..... (٩) المتدفق الدائري للدخل في اقتصاد زكوي.
- ١١١ ..... (١٠) منحنى ابن خلدون/ لافر.



## الوقف الخيري وتوجهات الفكر الاقتصادي المعاصرة

(١)

### الوقف والخصخصة

إن الإشكالية المركزية حول الوقف تتمثل في أن قناة الوقف الخيري تنقل الموارد من العهدة الذاتية (ملك الوقف وإدارته) إلى عهدة الغير (ناظر الوقف) أو أنها عملياً تنقل الموارد حالاً أو مآلاً من القطاع الخاص إلى القطاع العام في ظل الأوضاع المؤسسية القائمة، في وقت يسود فيه الاعتقاد بأن القطاع العام أقل كفاءة وأكثر هدراً في الموارد. وقد تحول هذا الاعتقاد إلى أيديولوجياً طالبة تدعو إلى الخصخصة وتصفية الملكية الاجتماعية بكل صورها (السبباني، الخصخصة... ١١٩).

وإذا كان الأمر كذلك، فهل ينبغي خصخصة الوقف أو على الأقل تحرير الأوقاف من الإدارة الحكومية؟

إن هذا ما قرره بعض الباحثين فعلاً وصريحاً به (محمد شتا، ٢٥٨)، بل لقد ذهب آخرون إلى أن الوقف، مع ما حققه للمجتمع الإسلامي من توازن، أمر سلبي لأنه اعاق التراكم الرأسمالي (وجيه كوثرائي، ١١٣). ودعا آخرون (منشرف حف، ٧٠، ١٢٣) إلى قطاع ثالث تكون الإدارة فيه "شعبية" و"ديموقراطية".

والذي يبدو أن هذه القنوات ونظائرها كانت هي الفكرة المركزية التي جعلت مؤتمر الوقف الثالث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ١٨-٢٠/١٠/١٤٣٠هـ (المنشور التعريفي) متردداً بشأن الجزم بطبيعة الملكية الوقفية عملياً ومآل خصخصتها، فقد جاء في أهداف المؤتمر التنبيه إلى: "... أن تبنيه (تبني المؤتمر) الدعوة إلى خصخصة ملكية أعيان الوقف لا تعني نقل ملكية هذه الأعيان إلى الأفراد أو القطاع الخاص، بل تعني إعادة هذه الملكية إلى أصلها التشريعي يجعل هذه الأعيان في حكم ملك الله تعالى، ويمنع الملكية العامة لها" (١).

وكلنا يعلم أن حكم ملك الله تعالى، مسألة نظرية ثمرتها العملية الوحيدة هي تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية وليس إلغاء الملكية الاجتماعية، وليس إلغاء قوائم الحاکم على إدارتها. ومبلغ الشاؤ أن تضع الإدارة الوقفية تحت قوائم القضاء، وقد لاحظ الشيخ الزرقا رحمه الله خلاف هذا الذي قنعت فقال: "وصارة على حكم ملك الله تعالى هي في الحقيقة في معنى قولنا، على ملك الجهة الموقوف عليها..." (أحكام الأوقاف، ٣٤).



وفي تقديره أن جدل المعاصرين حول هذه المسألة مثلما يختزل جدل الفكر الإنساني الأفلاطوني/ الأرسطوي حول شكل الملكية، فإنه يعكس إلى حد كبير الواقع الذي آل إليه حال الناس مع السياسات الاقتصادية الجديدة؛ أعني سياسات "إعادة الهيكلة" و"الخصخصة" والإصلاح" التي تسببت في انكشاف الحاجات الاجتماعية الأساسية مع التراجع الممنهج لدور الدولة في كفايتها؛ الأمر الذي استلزم الدعوة إلى ابتداء أو تفعيل شبكات أمان اجتماعي دائية التمويل تأتي الزكاة والوقف على رأسها!!.

وإذا كانت الزكاة، تنقل المال من غني إلى فقير ولا تخرجه من عهدة الأفراد فإن الوقف ليس كذلك، فهو يخرج المال من عهدة المالك الخاص إلى العهدة الاجتماعية، وهنا يكمن الفارق الرئيس بين الزكاة والوقف، وهنا التناقض الرئيس بين الدعوة إلى الخصخصة من جهة والدعوة إلى بعث الوقف واستنهاضه من جهة ثانية؛ فالوقف شئنا أم أبينا آلية تشريكية اختيارية. إنه يماثل التأميم إلا أنه يحصل باختيار الواقف لا جبراً عليه. ولعل أهم ما ينبغي توكيده هنا هو: إننا ينبغي أن نكون أكثر تحريزاً من نسبية الفكر الوضعي التي تظهرت في هذه المرحلة بترويج الخصخصة، وكأن تركز الثروات والاحتكار والحرمان ليس من الفساد الذي ينبغي أن يسان عنه المجتمع، وكأن صور الاستغلال الاجتماعي لا أصل لها في التشريع الإسلامي!!.

نعم لا بد من التركيز على إصلاح الإدارة الحكومية لأنه لا بديل عنها إلا الأحلام الأفلاطونية والأحلام الماركسية التي تدعي إمكانية تسيير الحياة العامة بلا دولة أو بلا دولة تتدخل في النشاط الاقتصادي.

ولنتساءل إذا كان البعض يعتقد أن بإمكانه إحلال الإدارة الخاصة وإدارة الأعمال في مجال الوقف الخيري، فماذا نفعل بالوقف العام: وقف الشارع سبحانه ووقف السياسة الشرعية، وقد سبق أن تكلمنا عن أصولهما التشريعية من القرآن الكريم ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الراشدين المهديين من بعده!!.

إن من يرى الحل بإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد ويسلمه لحرية رأس المال الخاص المحلي والأجنبي مثله مثل النعمانية التي تسلم متكامل جسدنا للعاصفة وتفنن رأسها في الرمال وليس مثل هذه الدعوى مستند لا من شرع ولا من نظر. ولعل الواقع الذي آلت إليه أحوال الناس بسبب هذه السياسات البائسة خير من يشهد على خطأ هذا التوجه؛ بل لقد أعلن الملة المشروع الخاص من رجال الفكر ورجال السياسة والاقتصاد أن سبب الأزمة المالية المعاصرة هو

إبتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي تقنياً ورقابة وإدارة، وراحوا يستدعونها للتدخل من جديد.

### إدارة الوقف العام

سبق أن لاحظنا أن جانباً رئيساً من الأوقاف قد نشأ بإرادة السياسة الشرعية، وقد مثّلت أوقاف خيبر والأوقاف العمرية البند الأهم في هذا السياق في تاريخ الدولة الإسلامية في عصر التشريع.

وهنا يظهر الرصد التاريخي أن الإدارة العامة تحرص على إحراز اكفأ إدارة لأموال الأوقاف: فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قد دفع خيبر إلى عمّالها على شطر الثمر واستعمل عليهم صحابياً جليلاً عالماً بخرص الثمر عالماً بنفوس اليهود هو سيّدنا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، فكان معهم في غاية العدل وغاية الحزم أيضاً؛ فكان يخرص عليهم الثمر ويخيرهم بما يقطع عليهم نوازع الاعتراض، ومع ذلك فقد حاولوا رشوته فأنتهرهم رضي الله عنه (الموطأ، رقم ٢٢٠٥، ٢٢٠٦).

ولما فتحت أرض السواد (واتخذت الحكومة الراشدة قرارها بوقف الأرضين على مصالح الأمة وعدم قسمتها) انتدب سيّدنا عمر رضي الله عنه بعثة فنية هي الأعلم بالمساحة وكان على رأسها عثمان بن حنيف وحنيفة بن اليمان رضي الله عنهما (أبو يوسف، الخراج)، وقد مسحت هذه البعثة الفنية الحيازات الزراعية وقُضرت الواجب عليها، بحسب مساحة الحيازة ونوع المحاصيل التي تنزع فيها وطريقة إيوائها وبعدها عن السوق وكل ما تنبغي ملاحظته مما له تأثير في التكاليف والأسعار، على وفق ما يمكن أن يؤمّل لأدق نظرية في الريع ولأدق نظام ضريبي فيما عرف بخراج الوظيفة، وظل هذا النظام معمولاً به حتى عهد الرشيد إذ رأى أبو يوسف أن المصلحة تقتضي إحلال خراج المقاسمة محله. وقد تأكد الاهتمام بإدارة أمثال الوقفي العام وعمارته؛ فمن طلب الخراج بلا عمارة يكون قد أهلك العباد وأخرب البلاد كما يقول سيّدنا علي رضي الله عنه.



## النسبية في تأشير العلاقة

### بين وقف السياسة الشرعية والوقف الخيري

اعتقد أن من المناسب ومن الضروري أن نُؤشِّر العلاقة بين صورتَي الوقف: وقف الإمام (السياسة الشرعية) والوقف الخيري، في محاولة لتجريد الموقف المبطل حول هذه المسألة من الملابسة التاريخية والنظر النسبي.

لقد كان نظام الوقف الخيري في سياق حركة التمدن للمجتمع الإسلامي نقطة متقدمة في سياق تحرير الإنسان من أنانيته وشرطاً لتأمين لوازم الحياة الكريمة، ولذلك كان محل إعجاب المتقدمين والمتأخرين، فقد كتبوا بغير كبير عن نظام الوقف ومزاياه. ومن المعاصرين من استبكى أو صكاد أن يفعل على أطلال هذا النظام وسعادة الإنسان الفالسة لغيابه (أنظر مثلاً مقدمة العوضي لبحثه، الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف). وهؤلاء على حق في كل ذلك، ولكن المحذور الذي لا ينبغي أن نقع فيه، أن نخضع في تقدير موقع الوقف الخيري على سلم التطور المؤسسي المدني للمجتمع المسلم؛ فنحن لا نريد أن نصف وقف الأمة (القطاع العام الآن) لكي نستشعر بعد ذلك الحاجة إلى الوقف الخيري، ولنمتدح بعد ذلك كرم النفس المسلمة التي تبادر بالوقف لسد الخلة.

نعم نحن لا نحدد سمو المبادرة الفردية في عهد النبوة إذ يندب المسلم لبذل ماله لإطعام الضيف ولو كان هذا الضيف ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو لتكفل يتيم أو أسير أو تميم منفعة بشر ماء، لكن الأمر الذي هو غاية التكلف أن تلغي الدور الذي تتكفل به الدولة بعد استكمالها لمؤسساتها، تعود فنستنهض هذه المؤسسات الفردية الخيرية (شبكات الأمان الاجتماعي) من جديد كما تريد الفلسفة الليبرالية النافذة اليوم والمروجون لها في عالمنا الإسلامي.

دعنا نسال بوضوح وبإنصاف أيهما أبر بالمجتمع وأرقق به وأكرم بالاحتاج، أن يكون هناك تعليم مجاني تتولاه الحكومة، أم أن نشطب هذا الالتزام المدني والشرعي مراعاة للخصخصة وننتظر إسهامات الواقفين المحسنين في تأمينه وتمويله<sup>١٤</sup>.

وبالنسبة لنفسه، نسال أيهما أفضل وأبر بالمجتمع وأرقق به وأكرم بالاحتاج أن تكون هناك خدمات صحية ميسرة للجميع أم أن تتحلل الدولة من هذا الالتزام ونجلس ننتظر مساهمات الواقفين المحسنين الذين يبنون المؤسسات الصحية ويمولونها<sup>١٥</sup>.

مكرر السؤال ما شئت فهل تجد إجابة فارقة؟<sup>٢٢</sup> المحذور أن بقودنا تصعيد دور الوقف الخيري مكرر السؤال ما شئت فهل تجد إجابة فارقة؟<sup>٢٢</sup> المحذور أن بقودنا تصعيد دور الوقف الخيري إلى تبرير نخلي الدولة المعاصرة عن تكاليفها وواجباتها في لجنة مجارة الفلسفة الاقتصادية الحديثة التي تريد أن تستبيح العالم بقناعاتها وقيمها التي غرقت هذا العالم بالشؤم واليأس والفقر وكان من لوازم ذلك تسفيه دور الدولة وتسويخ الحجر عليها.

إن عمر بن الخطاب الذي بادر إلى الوقف الخيري وأصل له، هو عمر الذي وقف أرض السواد والشام ومصر ومنع خصخصتها لتكون وقفاً يمول حاجات الأمة وضرورتها (الأموال ١١٠، ١٣٦، ٢٢٨). نعم عمر الفرد المسلم الذي بادر إلى الوقف الخيري متبرراً هو الإمام الذي عاهد نفسه لئن عاش إلى قابل ليجعلن الأرامل لا يحتجن إلى أحد بعده<sup>٢٣</sup>.

رضي الله تعالى عن سيدنا عمر مواطننا ورضي الله تعالى عن سيدنا عمر أميراً وإماماً. هذا هو كمال الناس من سيدنا عمر بهدي النبي صلى الله عليه وسلم الذي ندب إلى الوقف وحبب فيه لكفاية المحتاجين، فلما بلغت دولته طور النضج المؤسسي حدد موقف الدولة تجاه رعاياها: فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من ترك مائاً فلورثته ومن ترك مائاً فإيتا" (البخاري: ١٨٥٠٢).

ولا رواية أخرى للبخاري أيضاً: "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مائاً فمأته لموالي الغصية ومن ترك مائاً أو ضياعاً فإيتا وإيتة فإيتا" له، ولا مستند أحمد: "... من ترك مائاً فإيتا له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإيتا وعلي".

نعم (النبي) الذي قال: "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا" وأشار بالسبابة والوسطى وفرخ بينهما شيناً" (البخاري: ٢٠٣٢، ٥) كفاية عن التلازم ودنو المنزلة ندياً وتحبيباً في تكفل اليتامى، هو (ولي الأمر) الذي جعل الكل والضياع إلى دولته بعد أن اشتد عودها واستكملت بناء مؤسساتها، "إيتا وعلي": صلى الله عليه وسلم عليك يا رسول الله.

نعم الكل والضياع إلى الدولة الإسلامية وعليها كما يقرر نبينا عليه الصلاة والسلام، ولم يكل هؤلاء الضياع إلى ميامن الوقف الخيري، فمن إمام يحسن الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وسياسته ويتحسس المسؤولية تجاه أطفال المسلمين الذين تلقى بهم المولة إلى الشوارع لا إلى الدولة انتماءهم ولا على الدولة كفايتهم<sup>٢٤</sup>. نعم لا ينبغي أن نطلقاً نور الوقف العام، وقف السياسة الشرعية لتتجلى أنوار الوقف الخيري، ما نريد أن تتضاهر الأنوار لتضيء كل جيوب العتمة في الاقتصاد وفي المجتمع.

## إسهامات الوقف وسبل تفعيلها

إن مؤسسة الوقف قد قدمت الكثير للمجتمع الإسلامي ولم يزل بإمكانها أن تقدم الكثير، وهي بذلك تؤمن جزءاً من العرض العام وتحمل عن الأفراد وعن الحكومة جزءاً من أعبائها المالية والإدارية ومن ذلك:

١. أسهمت مؤسسة الوقف ولم يزل بإمكان هذه المؤسسة أن تسهم بشكل كبير في تمويل الاستثمار البشري؛ الاستثمار في الإنسان من خلال الإنفاق على التربية والتزكية والتعليم والصحة، وتطور الحياة المدنية سنة تكشف باستمرار عن احتياجات عامة لا تفوت الرصد الاجتماعي المتحضر لإشباعها عبر الوقف، ووسائله المتجددة.
٢. أسهمت ولم يزل بإمكانها أن تسهم في تحقيق الضمان الاجتماعي باعتبارها مؤسسة تكافلية، فالإنفاق على كفاية اليتامى والأرامل والإنفاق في كفاية الفقراء وأبناء السبيل من أظهر مقاصد الوقف.
٣. أسهمت ولم تزل في تحمل أعباء إنشاء المساجد المرافق الدينية المختلفة، وتحمل أعباء صيانتها وتجهيزها وتمويل نفقاتها الجارية.
٤. أسهمت ولم تزل بتجهيز العرض العام المتعلق بالحياة الفكرية والثقافية عبر إدارة حركة النشر العلمي الدعوي وتمويلها ممثلاً بنشر المصحف الشريف وكتب السنة والكتب الدعوية بمختلف صور النشر التقليدية والحديثة.
٥. مثلت مؤسسة الوقف آلية اختيارية لإعادة هيكلة الملكية لصالح الحاجات العامة والتبرر في وقف (الأصول المغفلة) للإنفاق في إشباعها.
٦. أسهمت مؤسسة الوقف ولم يزل بإمكانها الإسهام في تمويل جزء لا يستهان به من البنس الارتكازية وبذلك تخفف عن الدولة جزءاً من أعبائها.
٧. مثلت مؤسسة الوقف إثماراً كفيلاً للأمان الاجتماعي بتمويل خاص، وبذلك تحمّل عن الدولة نفقات كانت ستحملها حتماً مثل نفقات مكافحة الجريمة والفساد الاجتماعي الناجم عن الاضطراب الاقتصادي.
٨. يمكن للوقف توفرت له إدارة مستنيرة أن يمثل إثماراً تشريعياً يحفظ الثروة من التفتت ويرصدها للاستثمار وبذلك يمثل عنصر كفاءة خاصة إذا كانت هذه الثروة أصولاً أو حيازات زراعية تفقد مزايا الحجم في حال تجزئتها.

٩. يعمل الوقف بما يوفره من مرافق العرض العام، على توفير دخول الأفراد لتتوجه لإشباع الحاجات الخاصة، وبذلك فهو يمثل زيادة حقيقية في دخولهم تخفف عنهم نفقات معبّرة تحملتها عنهم مؤسسات الوقف.

١٠. يمكن لآلية التسهيم أن توسع الممارسة الوقفية؛ فإقامة صناديق وقفية تطرح أسهمها للجمهور يمثل آلية كافية لحشد الموارد من صغار المدّخرين والمنفقين، وتوفر إطاراً قانونياً لمأسسة الصنفه الجارية، فليس بكل منفق بإمكانه أن يعول مدرسة أو يتكفل يتيماً، ولكن من مساهمات الجميع يتراكم ما يكفي لذلك.

١١. يمثل الوقف آلية كافية يستبرأ بواسطتها ككل لشلول، مما أصاب من أموال يغلب على قلته عدم مشروعيتها؛ فحين يتعذر إعادة هذه إلى أصحابها يصبح إنفاقها في وجود البر هو المخرج الأفضل.

١٢. يعمل الوقف بتركيزه على وجوب استثمار الأموال الوقفية على تعزيز مرونة العرض، وإذا كان جل أثر الزكاة يتمثل في حقن الطلب الكلي فإن جل أثر الوقف يتركز في تحرير العرض وزيادة مرونته.

١٣. يمكن للوقف الخيري وإدارة استثماراته أن يكون واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في اختيار استخدامات الموارد الأكثر تحقيقاً للربحية الاجتماعية.

١٤. ويمكن للوقف الخيري وإدارة استثماراته أن تكون واحدة من أدوات السياسة الاقتصادية في رعاية البيئة وصيانتها، ومنع الاستخدامات الجائرة للموارد.

١٥. وبالجمله فإن مؤسسة الوقف بمعيتها مؤسسة الزكاة تمثلان المظلة الأكفأ للضمان والتكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي بما يحمت عن الدولة أعباء تمويلية وإدارية كثيرة والقمة واحتمالية.

إن تحقيق الآثار الإيجابية للوقف في التنمية سوف يجني الوقف نصيباً منها، إذ إن تحقق النمو سوف يوسع الوعاء الوقفي، وهكذا يكون للتنمية دور إيجابي في تمويل الوقف الخيري وتراكم أصوله.



## الوقف الإسلامي: أفاق المعالجة والتطوير

### ما الذي ينبغي فعله لتفعيل الوقف؟

إن معالجة إشكاليات الوقف، تبدأ بإعادة قراءة فقه الوقف على نحو أكثر وظيفية وعملية، خاصة وأن هذا الفقه فقه اجتهادي ومعلول. إن ما درج عليه الباحثون في الدراسات الفقهية من وجوب عرض الآراء المختلفة والترجيح فيما بينها لاختيار رأي منها والدعوة للالتزام به، وإعمال الآراء الفقهية الأخرى، أمر فيه مصادرة وفيه تضيق لفهوم اجتهادية منتجة عملياً. وبلا هذا السياق يمكننا أن ننوه بالملاحظات الآتية:

١. إن فقه الوقف ينطوي على خلافاً كثيرة، لكنها خلافاً تنوع وليست خلافاً تخطئة وتضاد، وبالتالي يمكن للإدارة الوقفية أن تستفيد من هذا التنوع، ولا ينبغي أن تسعى إلى تنميط الاجتهاد الوقفي على مسطرة واحدة، إنما يمكن أن تقنن مسارات متعددة للوقف في ضوء اختيارات الواقفين وشروطهم.
٢. يمكن لأراء الإمام أبي حنيفة والإمام مالك حول بقاء المال الموقوف على عهد الواقف وولايته والقول بجواز الوقف لا لزومه، أن يكون مساراً وقفياً فاعلاً في تعبئة الموارد الوقفية يؤصل لإدارة وقفية ذاتية مدة الوقف التي يختارها الواقف الذي يستطيع أن ينهي الوقف متى شاء فهو محسن متبرع بالمنفعة وما على الحسنيين من سبيل.
٣. يمكن لأراء الإمام أبي حنيفة والإمام مالك حول جواز توقيت الوقف أن تضيق مفردات وقفية جديدة وتوسّع وعاء المال الوقفي، ففي هذا حافظ لواقفين جدد يتلمسون ثمار الوقف في المجتمع، ولا يكون الوقف عندهم سبباً للهدر ومخالفة قصد الشارع في تنمية المال كما يراه كثيرون اليوم.
٤. يمكن لأراء الحنابلة التي تجعل الولاية على المال الموقوف على العيين، هؤلاء العيين، أن تكون أساساً لإدارة خاصة يختارها الموقوف عليهم بشرط إلزامها بضوابط عامة تخص المال الوقفي.
٥. يمكن للأراء الفقهية التي تجيز وقف النقود والحسابات المصرفية، وتلك التي تعتمد التصكيك لتعبئة الموارد للصناديق الوقفية المتخصصة أن تمثل نقلة نوعية في التطبيقات الوقفية المعاصرة، إذ توفر الوساطة المصرفية والصناديق الوقفية مرونة عالية في تزويد الأموال وفي عملية استثمارها.

٦. يمكن المؤسسات الأوقاف أن تعهد بإدارة الأموال الوقفية إلى إدارات محترفة على سبيل الوكالة المأجورة أو على سبيل المضاربة المقيدة التي تخضع لشروط مؤسسة الوقف العامة.

٧. يمكن للرقابة الشعبية أن تُفعل عمل الإدارات الوقفية، وذلك باستدعي تأشير الأموال الوقفية على نحو كفاف والتعريف بجهة الإدارة الخاصة التي تقوم عليها، وجهة الإدارة العامة المشرفة عليها، وتأشير جهة الإشراف المحاسبي، وتحديد جهة الإشراف الشعبي. شكل ذلك يمكن أن يكون في لافتات وقفية توضع عند المزرعة الوقفية أو البناية الوقفية، وتعلن في الصحف المحلية، وفي المساجد القريبة، وبذا يتعرف الناس على أعيان الأموال الموقوفة وعلى كيفية استغلالها وبدلات إيجارها وعلى سجلاتها المحاسبية ومراكزها المالية، وشكل هذا من شروط نجاح الرقابة الوقفية الشعبية الجادة والاحتساب الوقفي المستنير.

٨. يتعين على إدارات المؤسسات الوقفية الحكومية التزام المعايير والنظم المحاسبية والإدارية المعتمدة في القطاع الخاص في إدارتها الاستثمارية المباشرة للأموال الوقفية، مع اعتماد أكبر قدر من الرقابة الشعبية من خلال مبدأ الشفافية وتيسير نفوذ الإعلام، ونشر الموازنات لكل الإدارات الوقفية المحلية مع استمرار الجهد الدعوي الأوقافي.

٩. يمكن للعباء العمري حول كشف الذمة المالية واعتماد مبدأ المساءلة: "من أين لك هذا"، أن يكون رادعاً لجيوب الضعف في الذمة الأوقافية.

١٠. يمكن للإعداد المهني للكوادر الأوقافية والدوائر الاستشارية الاستثمارية، أن يساهم في تطوير مؤسسة الوقف في المجتمعات المسلمة خاصة إذا اقترنت بجهد دعوي موفق.



#### والخلاصة:

لأجل تفعيل الوقف واستظهار آثاره في الاقتصاد وفي المجتمع يلزم مراعاة الآتي:  
أولاً، ضرورة تطوير الأسس التشريعية والتنظيمية الحاكمة للوقف الخيري بما يمكنه من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر مراجعة فقه الوقف وبنية التشريعات الناطقة له، وعبر إدخال معطيات الإدارة المالية الحديثة والفن المحاسبي في مجال تعبئة الموارد الوقفية، وفي ضبط وجوه إنفاق أموال الوقف ووجوه تنمية أصوله واستثمارها.



ثانياً: تجديد الرسالة الوقفية في المجتمع والسعي عبر جهد دعوي مستمر بهدف جعل من الوقف الخيري مؤسسة جماهيرية ترصد رصد الحاجات الاجتماعية وتستحدث الأطر المؤسسية والتمويلية لإشباعها.

ثالثاً: تأكيد أهمية الوقف العام (وقف السياسة الشرعية) الذي يمثل أهم صور الملكية الاجتماعية والحذر لكل الحذر من أن يكون إبراز الدور المشرق للوقف الخيري كمؤسسة للأمان والضمان الاجتماعي تكأة تسوّج تحلل الدولة من تكاليفها الشرعية في تأمينها، وتسوّج خصخصة الملكية العامة أو أن تجعل الوقف الخيري بديلاً عن وقف السياسة الشرعية بحجة عدم كفايته.

لقد كانت الفكرة المركزية في موضوع الوقف هي ازدواج المعايير المعتمدة لتوجيه النشاط الوقفي: فمعايير الربحية الاجتماعية وتأمين العرض العام مجالاً هي التي تحكم إدارة المرافق الوقفية النهائية، في حين تسود وعلى سبيل الوجوب معايير الربحية الخاصة وحسابات الفرصة البديلة إدارة المرافق الوقفية المغلقة لتمويل النشاط الوقفي. إن الملكية ذات الطبيعة الاجتماعية للوقف تستلزم خصخصة الإدارة الوقفية، وهو ما كان واضحاً في كتابات الفتاه بإطلاق.

وهنا نريد أن ندحض تلك الدعوات التي تريد خصخصة ملكية الوقف أو واده بحجة عدم كفاءة الاستغلال للمال الوقفي؛ فنذكر بأن الملكية قد انفصلت عن الإدارة في عموم الشركات المساهمة وهي الشكل الأبرز لتنظيم النشاط الاقتصادي المعاصر، ولم يكن ذلك سبباً لعدم كفاءة إدارتها، بل وفّر لها إدارات محترفة لا يعوضها حرص المالكين أنفسهم؛ فالعبرة إذاً ليست بشكل الملكية إنما في كيفية حفر الإدارة الوقفية وتفعيل الرقابة الشعبية الإدارية والعضائية عليها لصالح أهداف الوقف. وسَبِّحَانَ رَبِّكَ رَبَّ الْعَرْشِ عَظَا يَصِفُونَ. وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

